# قوائم العفو الرئاسي والدمج والتأهيل

## مصر ..على طريق المصالحة و جبر الضرر

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

إعداد
د. منى سليمان
باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

# الشبكة العربية
## للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان

# قوائم العفو الرئاسي والدمج والتأهيل

# مصر .. على طريق المصالحة و جبر الضرر


اعداد

**د. منى سليمان**

باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إشراف

**محمود بسيوني**

رئيس الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان

إشراف أكاديمي

**أحمد ناجي قمحة**

رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ومجلة الديمقراطية

أعلنت لجنة "العفو الرئاسي" يوم 22 يناير 2023 عن قائمة تضم 43 من أسماء المحبوسين المزمع الإفراج عنهم قريبا وهو ما حظي بترحيب كبير من القوى السياسية المصرية، حيث حققت اللجنة نجاحا ملحوظا منذ إعادة تشكيل وتفعيل دورها في نهاية أبريل 2022 وسجلت الافراج عن 1000 شخص، مما يؤكد عزم القيادة السياسية المصرية على معالجة قضية المحبوسين تفعيلا للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيزاً لآليات العمل السياسي قبل انطلاق الحوار الوطني المصري.

## أولا: نتائج لجنة "العفو الرئاسي":

شكلت لجنة "العفو الرئاسي" لأول مرة عام 2018 كأحد مخرجات "المؤتمر الوطني للشباب" الذي عقد في مدينة شرم الشيخ عام 2017، وكانت مهمتها مراجعة كافة ملفات وقضايا المحبوسين احتياطياً من السياسيين غير المتورطين في أي أعمال عنف، ليتم الإفراج عنهم بقرار جمهوري من رئيس الدولة وفقاً (للمادة 155) من الدستور المصري التي تنص على أن "لرئيس الجمهورية بعد أخذ رأي مجلس الوزراء العفو عن العقوبة، أو تخفيفها. ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون يُقرّ بموافقة غالبية أعضاء مجلس النواب"، وقد شكلت اللجنة بالفعل وبدأت عملها وتم الافراج عن عشرات المحبوسين ثم توقفت.



/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

## 1- حول قانونية عمل لجنة العفو الرئاسى

تقوم قانونية عمل لجنة العفو على أساس استخدام صلاحيات دستورية لدى رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات بالعفو عن الشباب المحكوم عليهم فى قضايا سياسية، وتوسيع نطاق عملها لتضم الغارمين والغارماتحيث نصت المادة 155 من دستور 2014 وتعديلاته أن لرئيس الجمهورية بعد اخذ راى مجلس الوزراء العفو عن العقوبة او تخفيفها ، ولا يكون العفو الشامل الا بقانون يقر بموافقة اغلبية اعضاء مجلس النواب ، والعفو الرئاسي يشمل نوعين من القرارات هما العفو الشامل والعفو عن العقوبة.

العفو يشمل باقي عقوبة المسجونين في بعض القضايا الجنائية غير المخلة بالشرف، ممن قضوا نصف المدة ومن غير المحكوم عليهم في قضايا قتل عمد ومخدرات، أو إخلال بأمن الوطن وبموجب شروط خاصة يحددها القرار السيادي.

العفو الرئاسي لا يسري على المحكوم عليهم في الجرائم الخاصة بالجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من الخارج والداخل والمفرقعات والرشوة وجنايات التزوير، والجرائم الخاصة بتعطيل المواصلات والجنايات المنصوص عليها في القانون الخاص بالأسلحة والذخائر وجنايات المخدرات والتجار فيها، وجنايات الكسب غير المشروع والجرائم المنصوص عليها بقانون البناء.

القرار لا يسري أيضا على الجرائم المنصوص عليها في قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها، والجرائم المنصوص عليها في قانون الطفل، والجناية المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال.

كما أن قرارات العفو الرئاسي من اختصاصات رئيس الجمهورية ومن أعمال السيادة، وليس هناك شروط معينة للاختيار فقد يختار الرئيس المعفى عنهم وفقا لاعتبارات صحية، أو إنسانية، أو وفقا للمصلحة العامة، ويسرى الأمر كذلك في حق كافة السجناء المحكوم عليهم فى القضايا المتنوعة حيث تقوم لجان الافراجات بمراكز الإصلاح والتأهيل بنظر طلبات الإفراج الشرطي أو نصف المدة ويصدق رئيس الجمهورية على تلك القرارات فى المناسبات القومية .

إما فيما يخص حالات الحبس الاحتياطي والتي تتلقى لجنة العفو طلبات بشأنهم فتحال الى السيد النائب العام والقضاء المستعجل للنظر فى امر الافراج عنهم لحين انتهاء التحقيقات أو تحت أي شرط طالما تتوافر الشروط القانونية لإخلاء سبيلهم .



/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

## 2- إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي:[1]

وفي 24 أبريل 2022 وخلال حضور الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" إفطار الأسرة المصرية أعلن عن بدء "حوار وطني" دعا إليه كافة القوى الوطنية المصرية، وكذلك أصدر تعليماته بإعادة التشكيل الثاني للجنة العفو الرئاسي وإعادة تفعيلها وهو ما حظي بترحيب كبير من كافة الأوساط السياسية المصرية لاسيما الأحزاب والشخصيات المعارضة حيث وصفوا القرار بخطوة على طريق الإصلاح الديمقراطي والسياسي، وفي 4 مايو 2022 تم تشكيل اللجنة بالعضوية الجديدة، وأصدرت بيانا يؤكد على أنها..قررت أن يكون تلقي طلبات العفو الرئاسي عبر استمارة على موقع المؤتمر الوطني للشباب، ومن خلال رسائل بريدية إلى لجنتي حقوق الإنسان في مجلسي النواب أو الشيوخ، وإرسال الطلبات للجنة شكاوى المجلس القومي لحقوق الإنسان وأعضاء لجنة العفو الرئاسي.

كما أعلنت اللجنة أنها ستوسع نطاق عملها ليشمل الغارمين والغارمات، لأنه من القضايا العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، إلى جانب ملف الشباب المحبوسين في قضايا الرأي والتظاهر من الأحزاب والقوى السياسية.وبعد ذلك توالت قوائم الإفراج عن المحبوسين السياسيين حتى بلغ ألف شخص بنهاية عام 2022 وكان من أبرزهم[2]..



/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

- في نهاية أبريل 2022 تم الإفراج عن 41 شخصًا من المحبوسين احتياطيًا على ذمة قضايا سياسية وحرية رأي.

- في مطلع يونيو 2022 أصدر الرئيس "السيسي" عفوا رئاسيا عن 12 محبوس احتياطي أبرزهم المعارض ا "يحيى حسين عبد الهادي" بعد ثلاثة أعوام من السجن بتهمة نشر أخبار كاذبة.[3]

- في 11 أكتوبر 2022 تم الإفراج عن 70 من السجناء المحبوسين احتياطيا، خلال الساعات المقبلة، لتصبح تلك الدفعة الأكبر منذ إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي.

-صدر قرارًا جمهوريًا بالإفراج عن الناشط السياسي "زياد العليمي" استجابة لدعوات الأحزاب والقوى السياسية وتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين ولجنة العفو الرئاسي.

- في مطلع يناير 2023 أعلنت لجنة العفو الرئاسي، إن نيابة أمن الدولة العليا قررت إخلاء سبيل 30 شخصا جديدا من المحبوسين بالتنسيق مع الجهات المعنية، بناء على توصيات من لجنة "العفو الرئاسي" يأتي في إطار الجهود المستمرة لخروج المحبوسين في قضايا ذات خلفية متعلقة بالرأي والتعبير، مشددا أن الدعم الرئاسي قوة دفع مستمرة لخروج نتائج متتالية وسريعة لأعمال اللجنة، بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع النائب العام ووزير الداخلية، والذي يشكل نجاح لعمل اللجنة.



/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

## 3- آليات عمل اللجنة:

أوضح "طارق الخولي" عضو لجنة العفو الرئاسي وعضو مجلس النواب إنَّ اللجنة تمثل قوة دفع للحوار الوطني وإرساء حالة من التسامح المجتمعي، ورسالة طمأنة لكل أطراف العملية السياسية، مؤكّدًا أنَّ اللجنة لن تكون سببا في خروج أي شخص يمثل تهديدا أو مساسًا بحياة المصريين، وجدد رفض اللجنة الإفراج عن أى شخص ساهم فى أى أعمال إرهابية أو انتمى لأي تنظيم إرهابى هدد أمن الدولة وشعبها في أي وقت.

وأكد "الخولي" أن آليات عمل لجنة العفو تمّ وضعها من قبل أعضاء اللجنة منذ بداية عملها في 2018 خلال التشكيل الأول لها، وهناك معياران وهما عدم انتماء أية حالة لأي تنظيم إرهابي أو تورط في أي أعمال عنف ودماء، لأنَّ اللجنة لن تكون سببًا في خروج أي شخص يمثل تهديدًا أو مساسًا بحياة المصريين، لذلك تقوم بالتدقيق بشكل غير مسبوق في تطبيق المعايير القانونية قبل الإفراج عن المحبوسين.

## ثانيا: أهمية مبادرات العفو الرئاسي:

مثل إعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل 2022 إحياء لها مرة جديدة، ولعل أهميتها حاليا تتجاوز أهميتها خلال تشكيلها الأول نظرا للزخم السياسي المصاحب لاعادة تشكيلها الذي تزامن مع إطلاق دعوة الرئيس "السيسي" لبدء "الحوار الوطني المصري"، وإطلاق استراتيجية حقوق الإنسان، كما أن إعادة تشكيل اللجنة تؤكد حرص القيادة السياسية على دعم عملية الإصلاح السياسي التي يجب أن تتم عبر مشاركة كافة فئات المجتمع فيها بما في ذلك قوى المعارضة السياسية المصرية. وترجع أهميتها لما يلي ..

1- دعم عملية الإصلاح السياسي: أكدت عمليات الإفراج المتتالية عن المحبوسين السياسيين خلال عام 2022 والتي تم استكمالها مع مطلع العام الحالي 2023 وبلغت اكثر من ألف حالة، جدية الدولة في عملية الإصلاح السياسي، حيث بدأت الدولة نفسها بمراجعة قراراتها وإجراءاتها تمهيدا لبدء مرحلة جديدة من العمل السياسي بمصر، تتوافق مع متطلبات المجتمع المصري.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

2- تحسين أوضاع الحقوق المدنية والسياسية: الإفراج عن المسجونين يأتي في إطار تفعيل جهود الدولة لتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصاحية والثقافية والسياسية، ويمثل الإفراج المستمر عن المحبوسين تفعيلا لمنهج القيادة السياسية لتحسين أوضاع الحقوق المدنية والسياسية بالدولة، ويؤكد جديتها في التعامل مع ملف حقوق الإنسان، حيث تعمل الدولة بناء على خبرتها السابقة خلال العقد الماضي من التجربة المصرية التي خاضت ثورتي (25 يناير و30 يونيو) كما يؤكد إدراك جوانب الصواب والخطأ في التجربة المصرية، كما يمثل تفعيلا لمبادئ الشفافية والعدالة القانونية، وتعكس رغبة الدولة في احتواء أبنائها ودمجهم في المجتمع وخاصة ممن لم يتورطوا في أعمال عنف وإرهاب، كما أن اللجنة أكدت العمل على ضم ملف الغارمين والغارمات لعمل اللجنة وهو من الملفات التي لها بعد إنساني اجتماعي هام كما يؤكد حرص الدولة على تحسين الأوضاع المدنية لكافة المواطنين، وهذا يخلق حالة من الاستقرار الداخلي والخارجي باعتبار مصر الركيزة الأهم لاستقرار هذه المنطقة.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

3-تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان[4]: أطلق الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" يوم 11 سبتمبر 2021، لتطوير سياسات وتوجهات الدولة في التعامل مع الملفات ذات الصلة لتعزيز احترام جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ووصف "السيسي" إطلاق الاستراتيجية بـ"اللحظة المضيئة في تاريخ مصر المعاصر"، معتبرا أنها "خطوة جادة على سبيل النهوض بحقوق الإنسان في مصر، وتقوم هذه الاستراتيجية، التي تجسد خارطة طريق لحقوق الإنسان وتعزيز الحريات، على 4 محاور رئيسية، تتكامل مع بعضها البعض، وهي: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، والتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، ومن خلال عمل اللجنة والافراج المستمر عن المحبوسين فإن ذلك يعد تطبيقا للاستراتيجية حيث أنه يضمن حرية الفرد وحرية عمله السياسي، ويمثل تطبيقا لمفهوم أشمل لحقوق الإنسان الذي يدعو إليه الرئيس "السيسي" دوما، لاسيما بعد ضمن ملف "الغارمين والغارمات" لمبادرات العفو الرئاسي.

كما أن الإفراج يؤكد مصداقية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وجدية الدولة فى الالتزام بكافة بنودها، ويؤكد أن الدولة المصرية تعمل من خلال منظومة محترمة تلتزم فيها بتعهداتها بالمضي قدما في طريق احترام حقوق الإنسان، ويجب على كافة منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان تكثيف جهودها لدعم لجنة العفو الرئاسي عبر تلقي طلبات الإفراج من المواطنين نظرا لأنها ستكون الأكثر صلة بهم، ثم إرسالها للجنة العفو لتتولى بعد ذلك بحثها ودراستها والبت فيها.



/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

وكذلك الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على مشاركة منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية بالدور المنوط بها فى تعزيز الحياة السياسية المصرية، وهو ما يتم من خلال لجنة العفو الرئاسي عبر قيام منظمات المجتمع المدني بتجميع البيانات لحالات الشباب المحبوسين وتقديمها لمؤسسة الرئاسة للإفراج عنها والعمل على إعادة تأهيل الشباب ودمجها للمجتمع وإيجاد فرص عمل لهم.

4- دعم الحوار الوطني: تزامن الإعلان عن إعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي مع إعلان الرئيس "السيسي" عن بدء التحضير "للحوار الوطني المصري" في أبريل 2022، وخلال كل جلسة لمجلس أمناء الحوار الوطني يتم التطرق لعمل لجنة "العفو الرئاسي" لأن لها انعكاس كبير على تهيئة الأجواء لحالة من الحوار السياسي الوطني الفعال والمثمر للخروج بأفضل النتائج، وذلك عبر مد جسور الثقة بين الدولة ومؤسساتها والمعارضة السياسية السلمية بمختلف تياراتها شريطة عدم تورط أيا منها في أي أعمال عنف، وهذا سيؤدي لتنوع وإثراء الحوار الوطني والحياة السياسية المصرية بصفة عامة حال مشاركة تلك الشخصيات فيها، كما أن إعادة تشكيل لجنة "العفو الرئاسي" تؤكد حالة الشفافية والانفتاح التي تتخذها الدولة المصرية نحو القوى السياسية، وقرارات العفو الرئاسي تعكس حرص الدولة على مصلحة شبابها، وتعكس اهتمام القيادة السياسية بالشباب ودورهم فى الحياة السياسية وهو ما يحقق رؤية شاملة لإجراء حوار وطني شامل.


/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

## ثالثا: ردود الأفعال الداخلية والخارجية:

تباينت ردود الأفعال الداخلية والخارجية على قرار إعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي بين الترحيب من جميع القوى السياسية والمجتمعية المصرية، وبين الانتقاد والدعوة للافراج عن المزيد من المسجونين وهو ما يتطلب المزيد من البحث والدراسة حول كل حالة، ويمكن إجمال أبرز ردود الأفعال فيما يلي ..

### 1- موقف قوى المعارضة:

- استجابة الدولة لمتطلبات المعارضة: خلال حضوره إفطار الأسرة المصرية في إبريل 2022 طلب المرشح الرئاسي السابق "حمدين صباحي" خلال مصافحته للرئيس "عبد الفتاح السيسي" "الإفراج عن سجناء الرأي"، وغداة ذلك تم الإفراج عن الصحفي "حسام مؤنس"، كما دعا الصحفي "خالد داوود" اللجنة للإفراج عن 33 مسجون رأي من بينهم نشطاء وصحفيين سابقين، وقد تم بالفعل الافراج عن بعضهم ومنهم الصحفي "زياد العليمي"، مما وصف بأنه استجابة لطلبات المعارضة حال توافرت فيها الشروط والمعايير القانونية المتوافقة مع شروط لجنة العفو الرئاسي.

/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

-مبادرات دمج المفرج عنهم وتأهيلهم: دعت بعض قوى المعارضة لضرورة إعادة دمج المفرج عنهم في المجتمع مرة أخرى، وهو ما توافق مع مساع لجنة العفو الرئاسي، حيث شهد عام 2022 العديد من الخطوات والإجراءات لإعادة الدمج والتأهيل للمفرج عنهم بقرارات العفو الرئاسي وذلك تفعيلا لمبادئ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي تنص على توفير متطلبات الحياة الكريمة لكافة المواطنين دون تمييز، وقد تبنت اللجنة عدة مبادرات لدمج المفرج عنهم في المجتمع وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم، وهذا يحقق عدة أهداف للدولة من خلال الاستفادة من طاقاتهم وتوجيهها في الطريق الصحيح، سواء بالمساعدة في عودة البعض لأعمالهم أو توفير فرص عمل، كما يتم التنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لحل بعض الأمور الاجرائية المتعلقة بمنع السفر أو التحفظ على الأموال.

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

وقد أوضحت لجنة العفو الرئاسي إنَّ إعادة دمج المفرج عنهم هو "تكليف رئاسي"حتى لا يتركوا"فريسة لظروف اقتصادية واجتماعية صعبة"، وسيتم دمجهم في المجتمع من خلال إيجاد فرص عمل جديدة لهم أو إعادتهم لعملهم السابق بعد مراعاة وضعهم القانوني، حيث تقوم اللجنة بالتواصل مع الوزارات والجهات المختلفة لتحقيق هذا الهدف، كما تتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير فرص عمل لهم، كما تسعى اللجنة لإعادة الطلبة المفصولين لجامعتهم، لأن اللوائح الجامعية تحول دون عودة المفصولين نهائيا لدراستهم، ويمكن دراسة توفيق أوضاع المفرج عنهم في جلسات الحوار الوطني المزمع انطلاقه في فبراير 2023، كي يتم تضافر الجهود المختلفة من مؤسسات الدولة والتحالف الوطني للعمل الأهلي والقطاع الخاص لمعالجة مشكلات المفرج عنهم وإعادتهم لحياتهم العلمية والعملية والمهنية.

وكانت تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين قد أنشأت لجنة للدمج والتأهيل، واستخدمت اللجنة أدوات التفاوض الإجتماعي مع مؤسسات الدولة؛ لإعادة من تم فصله إلى عمله والطلاب إلى جامعاتهم، من خلال تشكيل فريق من نواب المحافظين والبرلمانيين والنشطاء حزبيين وغيرهم؛ للتواصل مع المفرج عنهم وتقديم أوجه الدعم والمساعدة على تذليل كل العقبات التى تقف فى سبيل عودتهم إلى حياتهم الطبيعية، كما قدمت الرعاية الصحية والتأهيل المهنى للمساهمة فى عودتهم لسوق العمل، وإجراء زيارات من لجنة العفو أو التنسيقية، لمنازلهم على سبيل رد الاعتبار الاجتماعي.


/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

واجهت اللجنة صعوبات فى إعادة الطلاب المفصولين نهائيا إلى الجامعات الحكومية، وبعض الموظفين المفصولين من أعمالهم، لا سيما فى قطاعى الكهرباء والبترول؛ بسبب اللوائح الداخلية ودخول التنسيقية عبر نوابها وأعضائها فى حوارات معمقة نجحت من خلالها فى إعادة بعض الحالات على أمل أن تستجيب تلك الجهات لباقي الطلبات.

وكانت هذه اللجنة تطبيقا عمليا لمخرج إحدى ورش التنسيقية والتى ناقشت التحديات التى تقف أمام المُفرج عنهم على خلفية قضايا سياسية، وشاركت بها السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومى لحقوق الإنسان وانتهت لإنشاء لجنة تعمل على تأهيل ودمج المفرج عنهم تعمل على رفع الضرر الواقع على المحتجزين في قضايا ذات صبغة سياسية.

## 2- الترحيب الدولي بمبادرات العفو الرئاسي[6]:

خلال عام 2021 صدر عدة تقارير من منظمات حقوق الإنسان الدولية الرسمية والغير رسمية تنتقد فيها عدد من قضايا حقوق الإنسان بمصر، وقد استندت هذه التقارير في بعض الأحيان لمعلومات ناقصة ومغلوطة، وقد واجهت القيادة السياسية المصرية هذه الحملات بأسلوب عملي حيث أعلن الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" بنفس العام عن إصدار إستراتيجية حقوق الإنسان التي حظيت بترحيب دولي وأممي واسع، وفي أبريل 2022 أعلن عن إعادة تشكيل لجنة "العفو الرئاسي" لمعالجة قضية المحبوسين وما يثور حولها من لغط دولي بين حين وآخر.


/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

وهناك عدد من المنظمات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية المؤثرة، ومن أبرزها منظمة "العفو الدولية" (أمنستي) التي اهتمت بإعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي وقراراتها، فقد رحّبت المنظمة يوم 29 أبريل 2022 بإطلاق سراح الصحفي والناشط السياسي "حسام مؤنس" الذي أفرج عنه عقب صدور عفو رئاسي عنه ودعت للإفراج عن المزيد من المحتجزين بتهم سياسية.

وفي مطلع يونيو 2022 أعلنت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة "آمنة القلالي" إنها ترحب بالافراج عن 11 شخصا كانوا محبوسين "لأسباب سياسية" منذ عام 2018.

مما سبق، يمكننا الاستنتاج أن الدولة المصرية لديها إرادة سياسية لإنهاء ملف المحبوسين فى ظل حالة الانفتاح على تحقيق تقدم في حقوق الإنسان بداية من إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسى عن إنهاء حالة الطوارئ في مصر وبدء عمل الحوار الوطني وتفاعل لجنة العفو الرئاسى الإيجابي مع طلبات الإفراج التى ترسلها الأحزاب وتعاونها مع منظومة الشكاوى بالمجلس القومى لحقوق الإنسان ، فضلا عن تعاون أجهزة الدولة مع اللجنة والعمل على سرعة تصفية ذلك الملف .



/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

الأمر الآخر هو ظهور مؤشرات على تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والبناء على التقدم الفعلي المُحقق فيها خلال العامين الماضيين، وقد جاء إعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي جزءا منها لأن الإفراج عن المزيد من المحبوسين سيعزز إرساء حالة السلام المجتمعي، وسيمنح الحوار الوطني آفاقا أرحب لمشاركة كافة القوى السياسية بالدولة المصرية .

كما يجدر الاشارة الى ان نتائج لجنة العفو الرئاسى حتى الآن تؤكد نجاح الآليات الوطنية المسئولة عن تحسين اوضاع حقوق الانسان فى التعامل الجاد مع ملف المحبوسين ، عبر آليات التفاوض الإجتماعي مع مؤسسات الدولة وهو ما يمكن البناء عليه في إنهاء الملف الذي كان يؤرق الجماعة الحقوقية طوال سنوات سابقة وتحدثت عنه تقارير محلية ودولية عديدة .


/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

# التوصيات

1- تدعو الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الانسان كل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص فى مصر إلى التعاون مع اللجنة وإعادة المفرج عنهم كحق أصيل من حقوق الإنسان، وأن تهتم الفعاليات السياسية بقضية الدمج والتأهيل لأثرها المهم فى إرساء دعائم السلم الاجتماعي وتحقيق مبادئ حقوق الإنسان.

2- التأكيد على أهمية استمرار لجنة العفو الرئاسى فى عملها والاتجاه نحو المزيد من الإفراجات والتخفيف عن المحبوسين فى قضايا رأي .

3- إعادة النظر فى قانون الاجراءات الجنائية المصرى بما يضمن وقف الحبس الاحتياطي طويل المدة وإجراء تعديلات تضمن عدم تحول قرارات الحبس الاحتياطي إلى عقوبة في حد ذاتها .



/andmhr andmhr@gmail.com
/anfdmhr +201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

# *المصادر


1- إعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي

https://www.elwatannews.com/news/details/6407006

2-مصر-قرار-رئاسي-بالإفراج-عن-الناشط

/https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2022/10/24

(3)https://arabic.euronews.com/2022/06/01/egyptian-president-issues-presidential-pardon-prominent-dissident-yahya-hussein-abdel-hadi

(4) إطلاق استراتيجية حقوق الإنسان في مصر، 26 فبراير 2021

https://hrightsstudies.sis.gov.eg/دراسات-وتقارير/تقارير/إطلاق-الاستراتيجية-الوطنية-لحقوق-الإنسان/

(5)

https://arabic.euronews.com/2022/04/24/egypt-releases-41-pretrial-detainees-pending-opinion-cases

(6)

https://mubasher.aljazeera.net/news/2022/4/29/العفو-الدولية-تطالب-مصر-بالإفراج-عن





/andmhr andmhr@gmail.com

/anfdmhr +201016553999

٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr
١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢